

# الاتحاد السوفيتي بين الصعود والسقوط .. وأثره على العالم الإسلامي



د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

## ملخص الدراسة

جاء إعلان قيام الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٢٢م ليمثل نقطة تحول مفصلية في السياسة الدولية، وكان له دور مهم في تحقيق توازن سياسي في العلاقات الدولية، كما كان له تأثير إيجابي في مساندة القضايا العربية. وقد اتخذت السياسة الخارجية الروسية العديد من الأبعاد والتوجهات، كان من أبرزها تلك المتعلقة بالمنطقة العربية؛ نظرًا لتلاقي التوجهات السوفييتية الجديدة مع المصالح والأولويات العربية. فكان للصعود السوفيتي تأثير إيجابي على مجموعة من القضايا العربية على مدى العقود السبعة التالية.

وقد تمثل التأثير الإيجابي للدور الروسي تجاه القضايا العربية في العديد من الملفات، ومنها الدعم السوفيتي لحركات التحرر الوطني العربية؛ حيث ناصب الاتحاد السوفيتي الاستعمار و«الإمبريالية» التوسعية العداء، ودعم التقارب العربي السوفيتي، وساند حركات التحرر الوطني أينما اندلعت.

استمر الدعم السوفيتي كتوجه أساسي حاكم للسياسة السوفييتية تجاه المنطقة العربية، وازداد تبلورًا منذ منتصف الخمسينيات حيث ازدادت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، ذات الجوار الجغرافي شبه المباشر للاتحاد السوفيتي، في ضوء الحرب الباردة وتصاعد حدة التنافس الدولي بين موسكو وواشنطن.

كما دعم السوفييت مصر وسوريا خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م عسكريًا واقتصاديًا؛ من أجل استرداد الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، في مواجهة الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل، بدأ الاتحاد السوفيتي في ١٠ أكتوبر ١٩٧٣م جسرًا جويًا لمصر وسوريا بالأسلحة. وطلب الاتحاد السوفيتي من الدول العربية التي يزودها بالسلاح دعم مصر وسوريا.

ودعم السوفييت القضية الفلسطينية، وكانت سياستهم المعلنة هي التأييد المطلق للحقوق الفلسطينية، وقد أحدث الاتحاد السوفيتي -وعلى مدى ما يزيد عن أربعة عقود منذ الحرب العالمية الثانية منتصف الأربعينيات وحتى تفككه مطلع التسعينيات- توازنًا مهمًا في النظام الدولي، وكان حليفًا استراتيجيًا لعدد كبير من الدول العربية، وداعمًا للقضايا العربية داخل وخارج الأمم المتحدة في مواجهة الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل.

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١م إلى تغييرات عميقة في السياسة الخارجية الروسية، واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة. فرغم أن روسيا مثلت دولة الاستمرار للاتحاد السوفيتي أو الوريث للدولة السوفييتية؛ حيث كان من نصيبها معظم القدرات الاقتصادية والعسكرية السوفييتية، وكذلك كل قدراته النووية العسكرية، والمقعد السوفيتي الدائم في مجلس الأمن، إلا إنها ورثت أيضًا أزماته الاقتصادية والسياسية، ولم يعد في أولويات القيادة الروسية الجديدة ممثلة في بوريس يلتسين، ولا في مقدورها، الاستمرار في الدور السوفيتي التقليدي تجاه المنطقة العربية.



# الاتحاد السوفيتي بين الصعود والسقوط .. وأثره على العالم الإسلامي



د. نورهان الشبيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

## مقدمة:

مثلت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من تطورات، وأعقبها من تسويات، نقطة تحول مفصلية؛ وذلك بالنظر إلى التغيرات الجوهرية التي أحدثتها في النظام الدولي والإقليمي وتداعياتها على العالم الإسلامي. فقد تم تفكيك الإمبراطوريات الكبرى مثل النمسا والمجر والإمبراطورية العثمانية، آخر الإمبراطوريات الإسلامية، إلى دول صغيرة محدودة الدور والتأثير.

كما برزت الولايات المتحدة لأول مرة كفاعل دولي مؤثر؛ حيث حكمت مبادئ ويلسون الأربعة عشر إعادة ترتيب الشأن الأوروبي والعالمي.

وقد كانت الثورة الروسية عام ١٩١٧م ووصول البلاشفة بقيادة لينين إلى السلطة في نوفمبر من نفس العام أحد أبرز التطورات ذات التأثير الدولي والإقليمي الواضح التي صاحبت الحرب العالمية الأولى.

فقد كان النداء الذي وجهه البلاشفة في ديسمبر ١٩١٧م إلى «جميع المسلمين الكادحين في روسيا والشرق»، مؤكدين فيه موقفهم المناوئ للاستعمار والإمبريالية، ومطالبين شعوب الشرق بالثورة على الاستعمار الذي استعبد الشرق واغتصب أراضيه وثرواته، إيذاناً بتوجه جديد حكم السياسة السوفيتية تجاه العالم العربي والإسلامي خلال العقود السبعة التالية، تضمن دعم الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر الوطني في مواجهة الاستعمار الغربي، ومواقف مهمة ومؤيدة لقضايا العالم العربي والإسلامي، وأهمها القضية الفلسطينية.

وأحدث الاتحاد السوفيتي على مدى ما يزيد عن أربعة عقود -منذ الحرب العالمية الثانية منتصف الأربعينيات وحتى تفككه مطلع التسعينيات- توازناً مهماً في النظام الدولي، وكان حليفاً استراتيجياً لعدد كبير من الدول العربية، وداعماً للقضايا العربية داخل وخارج الأمم المتحدة في مواجهة الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل.

وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١م فقدت روسيا -لעقد من الزمان- مكانتها في مصاف القوى الكبرى، وتراجعت القضايا العربية والمنطقة بصفة عامة في أولويات السياسة الروسية تحت ضغط وإلحاح الأزمات الداخلية والانحيار الاقتصادي الحاد، وعدم الاستقرار السياسي الذي كانت تموج به البلاد.

ومنذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠م استطاعت روسيا تحقيق قفزات اقتصادية مكنتها من استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي، واستعادة نفوذها الإقليمي والدولي، وشهدت علاقات روسيا مع العالم العربي والإسلامي تفعيلاً ملحوظاً؛ حيث استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين

وتسعى الدراسة إلى فهم وتحليل هذا التأثير في إطار أربعة محاور أساسية، هي:

أولاً: بروز الاتحاد السوفييتي كقطب دولي وتدايعاته.

ثانياً: أثر تفكك الاتحاد السوفييتي على اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

ثالثاً: أثر استعادة روسيا لمكانتها الدولية على قضايا المنطقة.

رابعاً: مستقبل العلاقات مع روسيا ومحدداتها.

**أولاً: بروز الاتحاد السوفييتي كقطب دولي وتدايعاته:**

مثل إعلان قيام الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٢٢م نقطة تحول مفصلية أدت

إلى تغيرات جوهرية في السياسة الخارجية الروسية، اتخذت العديد من الأبعاد والتوجهات، كان من أبرزها تلك المتعلقة بالمنطقة العربية خاصة، والعالم الإسلامي عامة؛ نظراً لتلاقي التوجهات السوفييتية الجديدة مع المصالح والأولويات العربية. فكان

للعصود السوفييتي تأثير إيجابي

على مجموعة من القضايا العربية على مدى العقود السبعة التالية، ويستثنى من ذلك التدخل السوفييتي في أفغانستان الذي مثل خروجاً عن الخط العام للعلاقات الودية التي ربطت الاتحاد السوفييتي بالعالم العربي والإسلامي.

**الدعم السوفييتي لحركات التحرر الوطني:**

ناصر الاتحاد السوفييتي الاستعمار و«الإمبريالية» التوسعية العداء، وأكد الانقطاع مع الإرث القيصري الذي كان جزءاً من المنظومة الاستعمارية، ومتعاوناً معها. وأظهر مبدئين في فكر الثورة دعمًا التقارب

في المنطقة على أسس جديدة، وحدث تطور غير مسبوق في علاقات روسيا بدول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

إلا أن روسيا، التي لم تكن قد تعافت بعد من كبوتها تماماً، لم تستطع الوقوف في وجه الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، واقتصرت معارضتها للولايات المتحدة على السلوك اللفظي والدبلوماسي داخل مجلس الأمن، ورغم أهمية ذلك إلا أنه لم يغير كثيراً من الحقائق على الأرض واحتلال العراق من جانب واشنطن وحلفائها، وهو ما لم يكن متصوراً حدوثه لو كان الاتحاد السوفييتي ما يزال قائماً.

ولقد كانت أزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨م، ثم الأزمة السورية من الدلالات الواضحة على بدء حقبة جديدة

يتجه فيها النظام الدولي نحو تعدد القوى مع صبغة آسيوية يؤكد لها الصعود المتزايد وتنامي قدرات القوى الآسيوية وفي مقدمتها روسيا والصين.

ولا شك أن لهذا تأثيره على عالمنا العربي والإسلامي، ويفرض علينا ضرورة فهم أبعاد السياسة الروسية وخريطة تحالفاتها

ومصالحها في المنطقة حتى يتسنى لنا بناء علاقات وطيدة تصون مصالحنا وأمننا القومي، وتسهم في تحقيق التنمية الشاملة التي نرجوها لبلادنا.

وتتطلب الدراسة من كون بروز الاتحاد السوفييتي كقطب دولي وتفككه، ثم استعادة روسيا لمكانتها الدولية كان له تأثير واضح على القضايا العالم العربي والإسلامي، وأبرزها الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والتدخل السوفييتي في أفغانستان، والاحتلال الأمريكي للعراق، والأزمة السورية، وغيرها.

الاستراتيجية للمنطقة، ذات الجوار الجغرافي شبه المباشر للاتحاد السوفياتي، في ضوء الحرب الباردة وتصاعد حدة التنافس الدولي بين موسكو وواشنطن. فقد هاجمت الولايات المتحدة النوايا السوفياتية في الشرق الأوسط، وأعربت عن استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية وإرسال قوات أمريكية لأي دولة بالمنطقة للتصدي لما أطلقت عليه «الشيوعية الدولية»، فيما عُرف بمبدأ أيزنهاور. وفي المقابل ازداد عزم الاتحاد السوفياتي على توطيد نفوذه في المنطقة ومواجهة الأحلاف والقواعد الأمريكية بها خاصة حلف بغداد.

في هذا الإطار، ساند الاتحاد السوفياتي حركات التحرر الوطني في الدول العربية خلال الخمسينيات والستينيات، والتي كان من أبرزها دعمه لنضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي منذ بداية حرب التحرير الوطني، وتضمن ذلك إمداد الجزائريين بالأسلحة، ورفض اعتبارها مسألة داخلية لفرنسا، كما كانت تدعي باريس، واعتبر الوضع في الجزائر قضية دولية تشكل خطراً على السلام في المنطقة. وكان الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي اعترفت رسمياً بالحكومة الجزائرية المؤقتة في ١٩ مارس ١٩٦٢م.

#### دعم العرب عسكرياً في صراعهم مع إسرائيل:

كان من التوجهات السوفياتية الجديدة معاداة الصهيونية؛ حيث هاجم لينين الحركة الصهيونية واعتبرها حركة رجعية تتعارض ومصالح البروليتاريا اليهودية، وحرص القادة السوفيات على إيقاف النشاط الصهيوني والقضاء عليه نهائياً، وتم اعتقال عدد من القادة الصهاينة، وحل التنظيمات الدينية اليهودية ومصادرة ممتلكاتها. ولم تحرب حكومة الثورة في روسيا بوعده بلفور، وقامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات كرد فعل مضاد بهدف إيقاف المد الصهيوني الذي قد ينجم عنه، وتم حظر الهجرة إلى فلسطين.

العربي السوفياتي: أولهما، ضرورة مساندة حركات التحرر الوطني أينما اندلعت. وثانيهما، ما يُطلق عليه الدبلوماسية العلنية، والشفافية في علاقات موسكو الدولية من خلال إلغاء المعاهدات السرية التي وقعتها روسيا القيصرية ونشر نصوصها.<sup>(١)</sup>

وفي هذا الإطار، قامت حكومة الثورة بنشر الاتفاقيات السرية التي وقعتها روسيا القيصرية ومنها اتفاقية سايكس بيكو التي قُسمت بمقتضاها بلاد الشام والعراق بين فرنسا وبريطانيا. كما ساند الاتحاد السوفياتي حركات التحرر الوطني في الدول العربية؛ باعتبارها تقوّض الاستعمار وتحد من تغلغه في المنطقة.

وعندما أعلن الملك عبد العزيز آل سعود نفسه من مكة المكرمة ملكاً على الحجاز في ٨ يناير ١٩٢٦م، كان الاتحاد السوفياتي أول دولة اعترفت باستقلال مملكة ابن سعود، وأقامت العلاقات الدبلوماسية معها، كما كانت المملكة أول دولة عربية أقامت علاقات دبلوماسية مع موسكو؛ حيث اعتبرت موسكو ما يحدث في المملكة حركة تحرر وطني مناهضة للاستعمار العثماني ثم الإنجليزي.

وفي ٢٩ مايو ١٩٣٢م قام الأمير فيصل ابن سعود بزيارة الاتحاد السوفياتي، وكانت أول زيارة لرئيس عربي إلى روسيا. ورغم هذا التطور الملحوظ في العلاقات السوفياتية السعودية، فإن تراجعاً واضحاً حدث فيها عام ١٩٣٨م؛ حيث استدعت الحكومة السوفياتية بعثتها الدبلوماسية في جدة، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.<sup>(٢)</sup>

واستمر الدعم السوفياتي كتوجه أساسي حاكم للسياسة السوفياتية تجاه المنطقة العربية، وازداد تبلوراً منذ منتصف الخمسينيات، حيث ازدادت الأهمية

(١) لينين، المهام المباشرة أمام السلطة السوفياتية، موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ، ص ١١ - ٢٣.

(٢) طائر منصوروف، القصة التاريخية للسفير نذير تيور ياقولوف في الجزيرة العربية، موسكو، ٢٠٠٢م.

ومماثل من جانب الدول الاشتراكية في شرق أوروبا. وقام الاتحاد السوفييتي بوضع قطع أسطوله في البحر المتوسط، وسارع في تقديم المساعدات العسكرية لمصر وسوريا من خلال جسر جوي، وقدرت بعض المصادر قيمة الأسلحة والمعدات التي قام الاتحاد السوفييتي بتسليمها إلى مصر خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بنحو ١١ مليار دولار.

كما دعم السوفييت مصر وسوريا خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م عسكرياً واقتصادياً؛ من أجل استرداد الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، رغم التوتر الذي شهدته العلاقات المصرية السوفييتية عقب طرد الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢م. وفي مواجهة الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل، بدأ الاتحاد السوفييتي في ١٠ أكتوبر ١٩٧٣م جسراً جويّاً لمصر وسوريا بالأسلحة. وطلب الاتحاد السوفييتي من الدول العربية التي يزودها بالسلاح دعم مصر وسوريا، فطلب من العراق تزويد سوريا بالأسلحة لقرب المسافة بينهما، على أن تقوم موسكو بتعويض بغداد عن هذه الأسلحة في وقت لاحق.<sup>(٢)</sup>

### التأييد المطلق للحقوق الفلسطينية:

عارض الاتحاد السوفييتي محاولة إقامة وطن مستقل لليهود في فلسطين، وأيد الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦م، وعارض فكرة تقسيم فلسطين في نفس العام، كما عارض فكرة إنشاء الدولة اليهودية بها؛ معتبراً إياها ضربة للحركة القومية العربية. إلا أن الحركة الصهيونية استطاعت في مطلع الأربعينيات التقارب مع الاتحاد السوفييتي، وإقناع القادة السوفييت بتأييدها؛ حيث كان كثير من قادتها يهوداً من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية. فكان الاتحاد السوفييتي من الدول التي أيدت قرار تقسيم فلسطين داخل الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، وكان أيضاً من أوائل الدول التي

ورغم أن عقد الأربعينيات يعتبر استثناء عن هذا التوجه إلا أنه انتهى بحملة تطهير واسعة ضد اليهود الصهاينة، وبعدها أعلن من جانب ستالين للصهيونية أعاد السياسة السوفييتية لمسارها التي كانت عليه، والذي تضمن دعماً واضحاً للعرب في مواجهة إسرائيل.<sup>(١)</sup>

فقد هاجم الاتحاد السوفييتي العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م، ووصف إسرائيل بأنها أداة في يد الاستعمار، وقام بسحب السفير السوفييتي في تل أبيب. وهدد الزعيم السوفييتي خروتشوف بقصف عواصم الدول المعتدية إن لم يتوقف العدوان، وأنه «إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفييتي لن يمنع المتطوعين السوفييت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال».

وتمت تعبئة شعبية على أوسع نطاق في الاتحاد السوفييتي، وبدأ التطوع بالآلاف لمساندة مصر، وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر.<sup>(٣)</sup>

كما يعتبر الدعم الدبلوماسي والعسكري السوفييتي لمصر وسوريا خلال العدوان الإسرائيلي في ٥ يونيو ١٩٦٧م نقطة تحول جوهريّة، وعلامة فارقة في العلاقات السوفييتية العربية. فلم يسبق أن قام الاتحاد السوفييتي بمثل هذا الدعم لأي دولة خارج المعسكر الشرقي، وكان دعمه معضداً للصوص العربي خلال الأزمة، وعاملاً مساعداً لتجاوزها، والحد من تداعياتها الاستراتيجية الخطيرة.

ففي أعقاب العدوان أعلن الاتحاد السوفييتي قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، وتلا ذلك قرار

(١) د. محمد كمال يحيى، السوفييت والقضية الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٦٧)، القاهرة: دار الطباعة العربي للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م، ص ٧٣ - ٧٤.

(٢) فؤاد مرسى، العلاقات المصرية السوفييتية (١٩٤٣ - ١٩٥٦م)، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧م، ص ١٤٤ - ١٥٠.

(٣) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر، باريس: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٨١م، ص ١٧٠ - ١٧١.



في ذلك إسرائيل.

٤- ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس، والانسحاب الإسرائيلي من القدس الشرقية، وضمها إلى حدود الدولة الفلسطينية، مع حرية دخول الأماكن المقدسة للديانات الثلاثة.

٥- ضرورة انعقاد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط باعتباره السبيل لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. ورفض الحلول الجزئية الانفرادية التي تقودها واشنطن؛ لأنها لا تؤدي، من وجهة النظر السوفياتية، إلى حل شامل وجذري للقضية.

من دعم استقلال أفغانستان إلى التدخل العسكري به:

كانت أفغانستان تاريخياً منطقة نفوذ بريطانية، وتم رسم الحدود الأفغانية السوفياتية بالاتفاق بين روسيا وبريطانيا عام ١٨٩٥م، وعقب تولي أمان الله خان السلطة في أفغانستان عام ١٩١٩م، وفي إطار التوجهات السوفياتية الجديدة الداعمة لحركات التحرر الوطني، بدأت العلاقات السوفياتية الأفغانية في النمو المطرد، وأمدت موسكو أفغانستان بالمساعدات العسكرية، مما مكّن أمان الله خان من تحقيق الاستقلال عن بريطانيا وتحرير أفغانستان، وتوقيع معاهدة سلام حصلت أفغانستان بموجبها على الاستقلال، والاعتراف بها دولة مستقلة.

وبهذا الاستقلال ازدادت العلاقات الروسية الأفغانية قوة، خاصة مع استعداد موسكو لدعم الاقتصاد الأفغاني من خلال برامج وخطط طموحة. وفي فبراير ١٩٢١م وقّعت معاهدة صداقة وعدم اعتداء بين الاتحاد السوفياتي وأفغانستان لمدة خمسة وعشرين عاماً، وفي نوفمبر ١٩٢٦م وقّعت البلدان معاهدة «الحياد وعدم الاعتداء».

**عقب حرب أكتوبر شارك الاتحاد السوفياتي في مؤتمر جنيف الذي عُقد في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣م لحل القضية الفلسطينية، وأيد مطالب الدول العربية، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر. وفي عام ١٩٧٤م تم فتح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو.**

اعترفت بدولة إسرائيل في نفس العام. إلا أنه ما إن اتضح التوجه الغربي لإسرائيل وتبعيةها للقوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة مطلع الخمسينيات، حتى بدأ التحول في السياسة السوفياتية؛ فأخذت موسكو في التحفظ بالامتناع عن التصويت على القرارات المؤيدة لإسرائيل، واستخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار الغربي الذي قُدّم لمجلس الأمن ضد مصر في ٢٩ مارس ١٩٥٤م، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها الاتحاد السوفياتي الفيتو مؤيداً لدولة عربية في مواجهة مباشرة مع

الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد بلغ التوتر بين موسكو وتل أبيب ذروته مع قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في ١٢ فبراير ١٩٥٣م.<sup>(١)</sup>

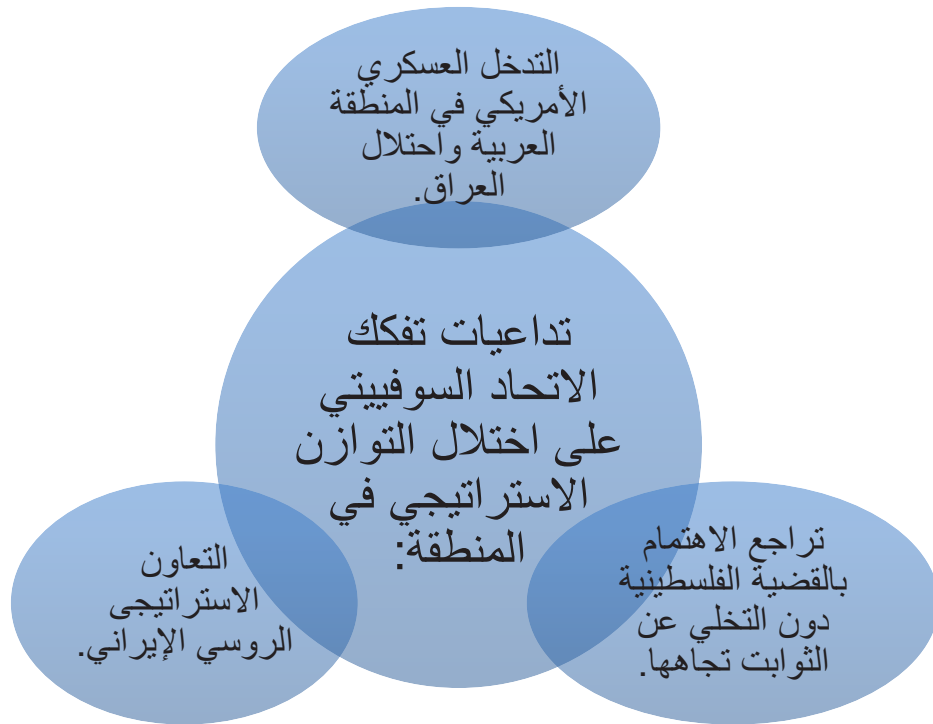
وعقب حرب أكتوبر شارك الاتحاد السوفياتي في مؤتمر جنيف الذي عُقد في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣م لحل القضية الفلسطينية، وأيد مطالب الدول العربية، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر. وفي عام ١٩٧٤م تم فتح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو. وانطلق الموقف السوفياتي من عملية التسوية السلمية في المنطقة من مجموعة من المبادئ ظلت حاکمة لسياسة السوفياتية تجاه القضية الفلسطينية على مدى العقود التالية، من أهمها:

١- انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م بالكامل.

٢- قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، وتعويض الذين لا يرغبون في العودة إلى فلسطين.

٣- حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام بما

(١) والتر لاکور، الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٥٩، ص ١١٨ - ١٢٠.



الإعلامية الغربية- نجحت في ترويج هذه الصورة، وإقناع حلفاء واشنطن في باكستان والمنطقة العربية بدعم «المجاهدين» الأفغان، ليس فقط بالمال والسلاح، وإنما بأبنائها ومواطنيها الذين سافروا للجهاد في أفغانستان.

وفي إطار عملياتها المسماة بـ «الإعصار»، التي كان هدفها مساعدة المجاهدين في مواجهة السوفييت، دعمت واشنطن أنشطة تنظيم القاعدة وابن لادن، ويشير البعض إلى أن اسم «القاعدة»، جاء من قاعدة البيانات التي كانت تحتوي على معلومات عن آلاف المجاهدين الذين تم تدريبهم بمساعدة من المخابرات الأمريكية.

ومع وصول جورباتشوف إلى السلطة منتصف الثمانينيات، وفي إطار إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفييتية تحت ضغط الأزمات والتراجع الاقتصادي، والتي تضمنت تسوية النزاعات الإقليمية التي كانت مسرحاً للصراع والتنافس السوفييتي الأمريكي، بدأ الانسحاب السوفييتي من أفغانستان،

وطوال حكم الملك ظاهر شاه (١٩٣٣-١٩٧٣م)، وحكم الجنرال محمد داود (١٩٧٣-١٩٧٨م) ظل الاتحاد السوفييتي الدولة الأكثر نفوذاً في أفغانستان.

وفي ديسمبر ١٩٧٩م تدخلت القوات السوفييتية في أفغانستان؛ بناء على طلب الحكومة الأفغانية الشيوعية الموالية لموسكو لدعمها، والقضاء على المقاومة الشعبية المتنامية للحكم الشيوعي؛ حيث لم تقبل الجماهير الأفغانية القوانين الثورية التي بدأت الحكومة في تطبيقها، مثل الإصلاح الزراعي، وحرية المرأة في العمل، وغيرها، ودعا علماء الدين الأفغان إلى نبذ القوانين الشيوعية والقضاء على النظام الشيوعي بالكامل.<sup>(١)</sup>

ورغم أن التدخل السوفييتي لم يكن «ضد الإسلام»؛ حيث إن الحكومة الأفغانية الجديدة آنذاك كانت أيضاً من المسلمين، إلا أن الولايات المتحدة -التي كانت تعتبر نفسها وريث النفوذ البريطاني في أفغانستان، والآلة

(١) ش. ن. حق ناس، العلاقات الأفغانية الروسية (١٨٢٦ - ١٩٨٤م)، ترجمة عن الفارسية: د. عفاف السيد زيدان، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢م.



قيمتها ٣٠,٥ مليار دولار. إلى جانب الدعم الفني الذي كان يقوم به الخبراء السوفييت، وتدريب العسكريين العراقيين. إلا أن العلاقات السوفيتية العراقية شهدت تراجعاً نسبياً منذ عام ١٩٨٠م عندما أطلق العراق برنامجه النووي بالتعاون مع الخبرات الغربية، صاحب ذلك اتجاه العراق خلال حربه مع إيران إلى تنويع مصادر تسليحه من دول أخرى، مثل فرنسا ويوغوسلافيا، ورومانيا وغيرها.

وعقب الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، أعلن الاتحاد السوفيتي رفضه للغزو، وطالب العراق بالانسحاب من الكويت، وأيد التحالف الدولي ضد العراق سياسياً ودبلوماسياً داخل مجلس الأمن، ووافق على القرارات الخاصة بفرض عقوبات على العراق، وبنشر القوات الأمريكية تحت مظلة التحالف الدولي في المنطقة.

ولا شك أن مقدمات تفكك الاتحاد السوفيتي والتي بدأت فعلياً منذ منتصف الثمانينيات، وتولي جورباتشوف السلطة عام ١٩٨٥م، كانت عاملاً مباشراً في قبول موسكو انتشار القوات الأمريكية في المنطقة، والذي لم يكن متصوراً عندما كان الاتحاد السوفيتي في قوته خلال الحرب الباردة.<sup>(١)</sup>

وقد شهد الموقف الروسي تحولاً نسبياً في فترة ما بعد انتهاء العمليات العسكرية ضد العراق حيث اتجهت روسيا لتأييد العراق، وقد اتخذ هذا التأييد بعدين أساسيتين: أولهما: السعي لتخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠م تمهيداً لرفعها. وثانيهما: رفض استخدام القوة ضد العراق؛ حيث أدانت روسيا الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق في يناير ويونيو ١٩٩٣م وديسمبر ١٩٩٨م وفبراير ٢٠٠١م.

كما رفضت روسيا الاحتلال الأمريكي للعراق،

وفي ١٥ فبراير ١٩٨٩م تم سحب كل القوات السوفيتية من أفغانستان بعد تكبد موسكو خسائر مادية وبشرية فادحة، إلى جانب الشرخ الذي أحدثته الحرب في صورة الاتحاد السوفيتي لدى العالم الإسلامي، والذي ما يزال عالقاً في أذهان البعض حتى يومنا هذا.

### ثانياً: أثر تفكك الاتحاد السوفيتي على اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة:

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١م إلى تغييرات عميقة في السياسة الخارجية الروسية، واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة. فرغم أن روسيا مثلت دولة الاستمرار للاتحاد السوفيتي أو الوريث للدولة السوفيتية؛ حيث كان من نصيبها معظم القدرات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية، وكذلك كل قدراته النووية العسكرية، والمقد السوفيتي الدائم في مجلس الأمن، إلا إنها ورثت أيضاً أزماته الاقتصادية والسياسية، ولم يعد في أولويات القيادة الروسية الجديدة ممثلة في بورييس يلتسين، ولا في مقدورها، الاستمرار في الدور السوفيتي التقليدي تجاه المنطقة العربية.

وكان لهذا التغيير تداعيات واضحة على ثلاث قضايا أساسية:

#### ١- التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة العربية واحتلال العراق:

منذ سقوط النظام الملكي وقيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م أصبح العراق حليفاً استراتيجياً للاتحاد السوفيتي. ولم يؤثر الانقلاب الذي قام به حزب البعث في ١٧ يوليو ١٩٦٨م على العلاقات السوفيتية العراقية، فواصل البلدان تعاونهما الاستراتيجي في مختلف المجالات، وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٩٠، كان العراق من أهم مستوردي الأسلحة السوفيتية، وبلغ حجم المبيعات العسكرية للعراق في تلك الفترة ما

(١) فيجيني بريماكوف، الشرق الأوسط: المعلوم والمخفي، (دمشق: دار إسكندرون)، ٢٠٠٦م.

وإحكام السيطرة عليها، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، واحتدام الصراع السياسي بين الرئيس بوريس يلتسين والبرلمان.

ولم تشهد السنوات الأولى عقب تفكك الاتحاد السوفييتي تحركاً دبلوماسياً ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا في عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف في يناير ١٩٩٢م، والتي كان متفقاً عليها في فترة ما قبل التفكك، ولم يحضرها الرئيس الروسي؛ نظراً لانشغاله بالتداعيات الداخلية والإقليمية والدولية لتفكك الاتحاد.

إلا أنه مع تصاعد حدة الانتقادات لسياسة يلتسين الداخلية والخارجية، واتجاهه إلى اتباع سياسة متوازنة، وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية عادت السياسة الروسية إلى التوازن في المنطقة، وقد كانت مذبحه الخليل في فبراير ١٩٩٤م - حين قام أحد المستوطنين الإسرائيليين بقتل ٢٥ فلسطينياً، كانوا يصلون الفجر في المسجد - هي البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما في عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل.

فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك في تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولي ثانٍ للسلام في الشرق الأوسط في مدريد، امتداداً لمؤتمر مدريد للسلام الذي عُقد في أكتوبر ١٩٩١م. كما اقترحت موسكو إرسال مراقبين دوليين للضفة وقطاع غزة لحماية المواطنين الفلسطينيين العزل من الاعتداءات الإسرائيلية. إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي مايو ١٩٩٥م أدانت روسيا قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ٥٣ هكتاراً من الأراضي الفلسطينية، واعتبرته خرقاً للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت

وجاهرت بموقفها هذا علانية داخل مجلس الأمن عندما رفضت مشروع القرار الأنجلو أمريكي لتحويل الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة. الأمر الذي أثار -دون شك- على مسار القضية العراقية، وأخرج السلوك الأمريكي من نطاق الشرعية الدولية، وأكد الصبغة الاستعمارية الواضحة للاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في مارس ٢٠٠٣م، ليصبح احتلالاً مستتقراً على الصعيد الدولي رسمياً وشعبياً. إلا أن موقف موسكو لم يغير واقعة الاحتلال في شيء، فلم تكن روسيا قد نهضت من كبوتها بعد واستعادت قوتها ومكانتها الدولية. ولكن رغم أن موقفها لم يحل دون احتلال الولايات المتحدة للعراق، فإنه يظل موقفاً مهماً من الناحية السياسية والدبلوماسية.

٢- تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية دون التخلي عن الثوابت تجاهها:

أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى تحول جذري في الموقف الروسي، على النحو الذي أصبح واضحاً معه أن المعادلة الصفرية (إما / أو) غير مطروحة في علاقات موسكو مع أطراف الصراع. فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها في ذات الوقت تؤيد الحق العربي، وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرب في مختلف المجالات؛ لأنها لا تجد تناقضاً أو تعارضاً بين الأمرين، لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

ورغم أن روسيا أصبحت «الراعي الثاني» لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفييتي. إلا أنها لم تسع إلى تفعيل دورها هذا، بل إن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه في ظل الاتحاد السوفييتي السابق، وتراجعت المنطقة وأهميتها على نحو واضح في أولويات السياسة الروسية طوال حقبة التسعينيات. وذلك نظراً لانشغال القادة الروس في فترة ما بعد الانهيار بترتيب الأوضاع الداخلية،

مصلحية واقتصادية واضحة بدأت روسيا تطوير علاقاتها مع طهران خلال حقبة التسعينيات في عهد الرئيس بوريس يلتسين.

فهناك تعاون عسكري واسع النطاق بين البلدين، وتعتبر إيران سوقاً رئيساً للسلاح الروسي، وقد بدأ التعاون العسكري بين البلدين في عام ١٩٨٩م عندما تم توقيع عقد توريد بعض الأسلحة السوفيتية إلى إيران. وفي عام ١٩٩١م وقّعت موسكو وطهران مجموعة من العقود بلغت قيمتها ٧,٩ مليار دولار.

وخلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٤م قامت روسيا بتوريد ما قيمته ٤ مليارات دولار من الأسلحة لإيران، وتضمن ذلك مقاتلات ميغ-٢٩، وقاذفات سوخوي -٢٤، وثلاثة غواصات، وكتائب صاروخية، كما تم بناء معامل لصناعة الدبابات والمدركات والصواريخ المضادة للدبابات.

وفي عام ١٩٩٢م وقّع البلدان اتفاقيتين: الأولى للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ويتضمن ذلك إجراء البحوث والدراسات، وتدريب الخبراء، أما الثانية فهي تلك الخاصة ببناء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهي محطة بوشهر (جنوب إيران) بطاقة تبلغ ١٠٠٠ ميغاوات. وتم توقيع العقد الخاص بالصفقة بين البلدين في يناير ١٩٩٥م، وبدأ العمل فيه أوائل عام ١٩٩٦م. كما تلقى نحو ٧٠٠ مهندس إيراني التدريبات اللازمة في روسيا؛ حيث يتم تأهيل العلماء النوويين الإيرانيين في معهد كورتشاتوف للطاقة النووية ومقره موسكو، والتقنيين في موقع مفاعل نوفوفوروينش الروسي النووي.<sup>(٢)</sup>

الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر في هذا القرار.<sup>(١)</sup>

ورغم إيجابية المواقف الروسية السابقة، إلا أن الاهتمام الروسي بالقضية الفلسطينية عاد وشهد تراجعاً واضحاً خلال العامين التاليين، في ظل انفراد الولايات المتحدة بالوساطة لتوقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ثم الأردني الإسرائيلي، إلى أن شهد عام ١٩٩٧م محاولة لتشيط هذا الدور؛ حيث تم تعيين فيكتور بوسوفاليوك مبعوثاً دائماً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي الخطوة التي اعتبرها بعض

المحللين عودة للاهتمام الروسي بالقضية الفلسطينية. لاسيما بعد الزيارات المتتالية التي قام بها للمنطقة بهدف استئناف المباحثات وإخراج عملية التسوية من الأزمة التي كانت تمر بها آنذاك.

وبصفة عامة فإنه خلال حقبة التسعينيات اقتصر الدور الروسي على السلوك اللفظي

الداعم للسلطة الفلسطينية، والنشاط الدبلوماسي، ومحاولات الوساطة السياسية، والحرص على احتفاظ روسيا بأكبر قدر من التوازن في علاقاتها بمختلف الأطراف.

## ٢- التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني:

يعتبر التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني نموذجاً واضحاً للتحول في السياسة الروسية؛ حيث أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية، وسعيًا لتحقيق المصالح الروسية على الصعيدين الاقتصادي والأمني. وفي هذا الإطار وانطلاقاً من اعتبارات

(2) Brenda Shaffer, Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran, (Washington: Washington Institute for Near East Policy), 2001, pp.48-53

(1) Robert O. Freedman, Moscow and the Middle East since the Collapse of the Soviet Union: A Preliminary Analysis, in Roger E. Kanet & Alexander V. Kozhemiakin, The Foreign Policy of the Russian Federation, New York: Macmillan Press, 1997, P. 147

ساعد على ذلك التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠م، والذي وصل إلى حد الطفرة؛ حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ حوالي ٧٪ سنوياً منذ عام ٢٠٠٣م، كما استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ.

ولقد كان لهذا تأثيره على القضايا العربية، وتعقد الدول العربية آمالاً على موسكو في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية. فروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعيًا مصالح كافة الأطراف.

وللتسوية السلمية مراعيًا مصالح كافة الأطراف. كما تعتبر روسيا أن استقرار المنطقة مطلب ضروري لتحقيق مصالحها، ومن ثم تسعى إلى الحفاظ عليه.

(١) إعادة تفعيل الدعم الروسي للقضية الفلسطينية:

في عام ٢٠٠١م بدأت آلية رباعي الوسطاء الدوليين، «الرباعية»، التي تضم روسيا والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والتي صدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في مارس ٢٠٠٢م، ليعزز من دور روسيا في عملية التسوية السلمية، ولتعود فاعلاً أساسياً في هذه العملية ذا وضعية دولية وقانونية في هذا الإطار. وقد كان انضمام روسيا إلى الرباعية الدولية أمراً محورياً لإحداث التوازن مع الموقف الأمريكي المنحاز دائماً إلى إسرائيل.

وتؤكد روسيا دوماً على تأييدها للحق الفلسطيني، وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة، والمحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ: الأرض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨ تعد هي الأساس لإحلال السلام في المنطقة. كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم

ولقد أصبح الملف النووي الإيراني من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمي والدولي. فمن ناحية تصرّ إيران على حقها - غير المشروط - في تشغيل دورة الوقود النووي كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم؛ ضماناً لاستمرار الحصول عليه، والتحلل من أي قيود روسية أو مغالاة في سعر التكلفة بعد ذلك، في حين ترفض الولايات المتحدة هذا رفضاً قاطعاً حتى لا تمتلك إيران «القدرة» على إنتاج قنبلة نووية في المستقبل.

وفي خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة يؤيدها الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، يظل الموقف الروسي الأكثر تعاطفاً مع إيران وتفهماً لموقفها على الرغم من موافقة موسكو على فرض عقوبات على إيران للحيلولة دون تحويل برنامجها للاستخدام العسكري.

ولا شك أن امتلاك إيران قدرات نووية، حتى ولو للاستخدام السلمي، يخل بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة خاصة مع سعي طهران الدؤوب لتطوير برنامجها وزيادة معدلات تخصيب اليورانيوم ذاتياً.

ثالثاً: أثر استعادة روسيا لمكانتها الدولية على قضايا المنطقة:

عقب حقبتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين واللتين شهدتا انهياراً سريعاً في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية، وإعلان قيام الاتحاد السوفيتي مطلع العشرينيات من القرن الماضي، استعادت روسيا مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها، وفرض إرادتها في هذا الخصوص.

لفلسطين. فقد كانت أول زيارة لمسؤول روسي رفيع المستوى إلى فلسطين دون المرور بإسرائيل، الأمر الذي جعل الزيارة سابقة هي الأولى من نوعها؛ حيث جرت العادة أن كل شخصية دولية مهمة تزور فلسطين تزور إسرائيل أيضًا لتؤكد عدم تحيزها لأي من طرفي النزاع؛ الفلسطيني الإسرائيلي.

وقد بدا الدعم الروسي للقضية الفلسطينية واضحًا أيضًا في الموقف من إعلان الدولة الفلسطينية. فقد اعتبرت روسيا أن الطلب الفلسطيني الذي تقدم به الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١م إلى مجلس الأمن للحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة «مطلق الشرعية ومبني على أسس».

وصوتت روسيا الاتحادية لصالح عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» في ٣١ أكتوبر ٢٠١١م، رغم معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل، وتهديدها بوقف تمويل المنظمة التي تشكل حصة الولايات المتحدة في ميزانيتها ٢٢٪، وتم منح فلسطين العضوية الكاملة لليونسكو، ولتصبح فلسطين العضو الـ ١٩٥ في هذه المنظمة الدولية. كما أيدت روسيا في نوفمبر ٢٠١٢م رفع صفة فلسطين في الأمم المتحدة من صفة مراقب إلى «دولة» غير عضو (مراقب) في المنظمة الدولية، رغم المعارضة الأمريكية والإسرائيلية الحادة لذلك أيضًا.

ولا يقتصر الدعم الروسي على الدعم السياسي فقط، وإنما يتضمن دعمًا اقتصاديًا أيضًا؛ حيث قدمت روسيا مساعدات بلغت قيمتها ٣٠ مليون دولار لفلسطين على ثلاث دفعات قيمة كل منها ١٠ ملايين دولار في مايو ٢٠٠٦م وسبتمبر ٢٠٠٨م، وأكتوبر ٢٠١٠م، كما قدمت لفلسطين ٩٨٣٩ طنًا من الدقيق في مارس ٢٠١٠م.

المستقلة، وأن القدس جزء من الأراضي المحتلة، وترفض سياسة الاستيطان والعنف؛ باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. وقد نددت روسيا بإعادة احتلال إسرائيل للأراضي الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، واعتبرته عملاً يصعد من المواجهة بين الجانبين.

وعبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صراحة عن استيائه من ممارسات القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

كذلك أيدت روسيا عددًا من القرارات المهمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (١٣/١٠) في أكتوبر ٢٠٠٣م، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصري، والذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي.

ونجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بناءً على اقتراح روسي، الذي يقر خارطة الطريق، ويجعل منها قرارًا ملزمًا بدلاً من كونها مجرد مبادرة من الرباعية الدولية. كما رفضت دعوات الولايات المتحدة وإسرائيل لمقاطعة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بدعوى التشجيع على ظهور قائد فلسطيني جديد.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في أبريل ٢٠٠٥م لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، وكانت مراسم استقباله في رام الله اعترافًا ضمنيًا من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل «بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه» مثلت دعمًا معنويًا كبيرًا للسلطة الفلسطينية ورئيسها. وفي يونيو ٢٠١٢م قام بوتين بزيارته الثانية لفلسطين، والتي افتتح خلالها المركز الروسي للثقافة والعلوم في بيت لحم.

وسبقها زيارة الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف لفلسطين في ١٨ يناير ٢٠١١م لتكثل الدعم الروسي



(٢) الموقف الروسي من الأزمة السورية:

شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدء حقبة جديدة تتضمن تحولاً تدريجياً إلى نظام دولي متعدد القوى ذات صبغة آسيوية واضحة؛ حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية في ضوء إلحاح مشكلاتها الاقتصادية الداخلية والفشل النسبي لأدواتها الخارجية خاصة في العراق، يتزامن هذا مع ميل واضح في ميزان القوى الاقتصادية لصالح آسيا لاسيما في ضوء الأزمة المالية التي كادت تعصف بالكيان الأوروبي الموحد.

في هذا الإطار استطاعت روسيا -تأييدها الصين- تحجيم الولايات المتحدة، وإعاقة حركتها في مواقف عدة؛ من أبرزها: الأزمة السورية التي تشهد استقطاباً حاداً بين الولايات المتحدة يدعمها الاتحاد الأوروبي وتركيا وقطر والسعودية من ناحية، وروسيا والصين تدعمهما إيران وحزب الله من ناحية أخرى. فقد أثر الموقف الروسي تأثيراً بالغاً على مسار الأزمة السورية، ولعل مقارنة سريعة بين الحالة الليبية والسورية توضح هذا التأثير.

فموسكو ترى أن واشنطن تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة، ووضع حد للشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية، وفي مقدمتها روسيا والصين، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية وغير العربية الكبرى، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطراً على مصالحها. وأن تدخلًا أمريكيًا في سوريا قد يكون مقدمة «لصوملتها» وتفتيتها، الأمر الذي يُخرج سوريا كما خرج العراق من المعادلة الإقليمية بعد أن كانت فاعلاً رئيساً ومهماً بها، ويفتح الباب أمام تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران وكسر شوكة طهران.

انطلاقاً مما سبق، رفضت روسيا رفضاً قاطعاً أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في الأزمة

السورية، واستخدمت الفيتو داخل مجلس الأمن ثلاث مرات للحيلولة دون ذلك في ٥ أكتوبر ٢٠١١م، و٥ فبراير ٢٠١٢م، ثم في ١٩ يوليو ٢٠١٢م. وأكدت على حتمية الحل السلمي وجلس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات.

فروسيا ترى أن ما يحدث في سوريا هو «نزاع داخلي مسلح» أو حرب أهلية، وأن بشار الأسد لا يتحمل وحده مسئولية العنف، وإنما يتحمل الطرفان؛ السلطة والمعارضة، مسئولية ما يحدث في ظل العنف المتبادل بينهما. كما أكدت على دور الطرف الثالث، وأن النزاع ليس فقط بين النظام والمعارضة، وأن هناك ما يسمى «القوة الثالثة» وهي تنظيم «القاعدة» وتنظيمات إرهابية مقربة منه مثل جبهة النصرة، التي تنامي نشاطها على نحو ملحوظ، وأصبح يهدد ليس فقط سوريا، وإنما الأمن الإقليمي. وأن استخدام القوة بشكل واسع ضد الآلاف من المقاتلين المدربين والمسلحين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من القوى الغربية والإقليمية، الذين يحاولون إسقاط السلطة الشرعية، أمر مبرر من وجهة نظر موسكو.

وهو موقف يختلف جذرياً عن الموقف الغربي والعربي الذي حمّل بشار الأسد وحده مسئولية العنف في سوريا، وفقد الأمل في الحل السلمي ليتجه إلى الدعم العسكري للمعارضة من أجل الإطاحة ببشار. فالرؤية الروسية تقوم على ضرورة الحل السلمي، والانتقال السلس للسلطة، وترى في هذا السيناريو إنقاذاً للدولة والشعب السوري، والمنطقة بأسرها، وبالطبع حماية للحد الأدنى من مصالحها.

في هذا الإطار عارضت روسيا بشدة إعلان أوباما عن عزم واشنطن توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد سوريا في أعقاب استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية في ٢١ أغسطس ٢٠١٣م، وأكد الرئيس بوتين أن القيام بها دون تفويض من مجلس الأمن الدولي يجعلها «عدواناً».



العقد الماضي يعكس تغيراً ملحوظاً فيها، ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينيات في ظل قيادة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين. فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية؛ ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكّنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

وقد أبدت روسيا اهتماماً ملحوظاً بالعالم الإسلامي بصفة عامة، والمنطقة العربية خاصة، وتقدمت في أكتوبر ٢٠٠٣م بطلب عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي، وحصلت على صفة مراقب في المنظمة عام ٢٠٠٥م؛ حيث يقطنها ما يزيد عن ٢٠ مليون مسلم أي حوالي ١٤٪ من إجمالي عدد السكان. كما مُنحت روسيا في عام ٢٠٠٧م صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم «الإيسيسكو»، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية «روسيا - العالم الإسلامي»، التي تعقد اجتماعات دورية.

وشهدت العلاقات العربية الروسية نمواً متزايداً، وعلى أسس راسخة، وذلك في إطار رؤية واضحة للقيادة الروسية لبرامج العمل والتعاون بين روسيا والدول العربية على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، واستجابة عربية للمبادرات الروسية.

ولكن ما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير وزيارات متتالية ومكثفة قامت بها القيادة الروسية، حتى هبَّت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق، وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد. فثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس في ديسمبر

واتهم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالكذب على الكونجرس بشأن دور تنظيم «القاعدة» في الصراع في سوريا. وشدد على ضرورة انتظار نتائج التحقيق الذي أجراه فريق محققين الأمم المتحدة بشأن من استخدم السلاح الكيميائي. ونفى وجود أي معطيات حتى تاريخه تشير إلى أن الجيش النظامي السوري هو من استخدم هذه المواد الكيميائية.

ورأى أنه ليس من المعقول أن يستخدم الجيش النظامي الذي يحقق تقدماً على الأرض السلاح الكيميائي المحظور، وهو يدرك جيداً أن ذلك قد يُتَّخذ ذريعة لفرض عقوبات تصل إلى استخدام القوة.

وأكد بوتين أن روسيا لا تدافع عن الحكومة السورية، بل عن النظام العالمي الجديد واستخدام القوة فقط في إطار القواعد الدولية والقانون الدولي.

كما أعلن مصدر في أركان سلاح البحرية الروسي أن السفن

الحربية الروسية قادرة على التأثير في الوضع في منطقة شرق البحر المتوسط، بالتعاون مع الغواصات إذا اقتضت الضرورة ذلك، خاصة وأن طراد موسكو الصاروخي الذي أطلق عليه حلف الأطلسي «قاتل حاملات الطائرات» يتجه إلى منطقة شرق البحر المتوسط، بدلاً من غرب إفريقيا كما كان مخططاً له.

وعلى صعيد آخر قام وفد برلماني روسي بزيارة الولايات المتحدة للقاء أعضاء من الكونجرس الأمريكي بهدف إجهاد محاولة أوباما للحصول على موافقة الكونجرس على الضربة العسكرية الأمريكية ضد سوريا.

**رابعاً: مستقبل العلاقات مع روسيا ومحدداتها:**

إن تتبع السياسة الروسية في المنطقة على مدى

حقيقية تسعى للحفاظ عليها، وتتميتها حتى مع تغيير النظم الحاكمة في بعض الدول العربية في أعقاب الثورات. وفي هذا الإطار ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنمية، والتعاون العسكري.

ثانيها: موقفها من الثورات العربية والتزامها الحياد وعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي بلد عربي أو الانحياز الصريح والمعلن لطرف دون آخر، باستثناء الحالة السورية:

فخلافًا للعهد السوفييتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في أي بلد عربي. فقد التزمت الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وإزاحة من السلطة كما حدث في تونس ومصر، ووقفت موقف الحياد أو المتابع، واتسم موقفها بالتأني الذي وصل حد البطء في رد الفعل في حالة اليمن والبحرين.

في حين أبدت مواقف مؤيدة بوضوح للسلطة الحاكمة في ليبيا وسوريا مع اختلاف نمط ودرجة التأييد. مع تأكيد حرصها على الاستقرار الداخلي والإقليمي للدول العربية، حتى يتسنى لها الإبقاء على علاقاتها بالدول محل الثورات بغض النظر عن الطرف الذي سيسطر على السلطة ويكون له الغلبة في النهاية.

ثالثها: أهمية الشراكة مع روسيا بالنسبة للعالم العربي والإسلامي:

فهناك آفاق رحبة للتعاون في مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية لبلادنا، وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق

٢٠١٠م، وما زالت تتطور في العديد من الدول العربية توفر فرصًا وتفرض تحديات على روسيا. فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان، إلا أنها قد تتجح أيضًا في إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة.

ولا شك أن هذه التطورات سوف تؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تمامًا. وبنهاية مرحلة التحول سوف يُعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو

المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتمًا على السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يُعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي. ويعتبر هذا التغير في حد ذاته تحديًا مهمًا يواجه السياسة الروسية.

ولا شك أن روسيا حريصة على استمرار روابطها مع العالم العربي والإسلامي، وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية. وهي قادرة على إعادة ترتيب علاقاتها، ومواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المصاحبة للثورات العربية.

### ويعزز من هذا التوجه مجموعة من العوامل:

أولها: المصالح الروسية الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة:

فعلى مدى العقد الأول من القرن العشرين استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية تتضمن حلفاءها التقليديين، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا والجزائر، والشركاء الجدد مثل دول الخليج والأردن. وأصبح لروسيا مصالح

الأعمال وممثلي الشركات المهتمة على هامش هذه المعارض للتعرف على فرص الاستثمار المشترك.

- تنظيم زيارات لرجال الأعمال العرب والمسلمين لروسيا للتعرف عن قرب على فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي بها، واستقبال وفود من مجتمع الأعمال بها للتعرف على فرص التعاون الاقتصادي مع دولنا.

- التوسع في إنشاء المراكز الثقافية لدولنا في روسيا.

- دعم وتشجيع إقامة مراكز للبحوث والدراسات في روسيا؛ بهدف دراسة الواقع الروسي، وتقديم توصيات إلى صانعي القرار في دولنا فيما يتعلق بمجالات التعاون المختلفة، وكذلك نشر الوعي الصحيح بقضايانا وثقافتنا الأصيلة.

- إحياء حركة الترجمة فيما بين اللغتين العربية والروسية، وبث قناة عربية باللغة الروسية، وإقامة الأسابيع الثقافية المتبادلة على نحو دوري؛ من أجل مزيد من التقارب الثقافي والحضاري.

- عقد الندوات المشتركة، وتعزيز التعاون بين المراكز البحثية في الجانبين، وزيادة حركة التبادل العلمي بين الأساتذة والطلاب.

محدود مع بعض الدول في المنطقة.

يضاف إلى هذا، حاجة دولنا للدعم السياسي الروسي فيما يتعلق بقضايا المنطقة خاصة القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة وخارجها؛ حيث يتسم الموقف الروسي بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي على النحو السابق بيانه تفصيلاً.

إن روسيا شريك واعد للدول الإسلامية عامة ولنظمتنا العربية خاصة، ومن الضروري اتخاذ خطوات جادة لتفعيل التعاون مع روسيا، وتبرز في هذا الإطار أهمية ما يلي:

- دعم التعاون والتنسيق في مجال الطاقة للحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وتشجيع الاستثمارات المشتركة في هذا المجال.

- تنمية التبادل التجاري بين الطرفين؛ حيث تستوعب السوق الروسية الكثير من المنتجات الغذائية والصناعات الاستهلاكية والأدوية، وغيرها.

- تكثيف المشاركة في المنتديات الاقتصادية والمعارض التي تعقدها روسيا.

- تنظيم معارض لمنتجات دولنا في روسيا، واستضافة معارض لمنتجاتها، وتنظيم لقاءات لرجال



## معلومات إضافية

### انهيار الاتحاد السوفييتي:

انهار الاتحاد السوفييتي مع نهاية عام ١٩٩١م، إثر استقالة ميخائيل جورباتشوف.

وكان هناك العديد من الأسباب المهمة لنكسة الاشتراكية، منها على سبيل المثال: تلازم هذه الاشتراكية، مع الدكتاتورية البوليسية المطلقة التي خلصت دائرة السلطة في مجال ضيق تتناوله نخبة سياسية وعسكرية بيروقراطية، استطاعت أن تقدم الحرية والديمقراطية.

وقد تعرض الاتحاد السوفييتي لضغوط قوى داخلية، اقتصادية وسياسية، وأخرى خارجية كانت من أسباب انهياره، وتمثلت في الآتي:

#### ١- الضغوط الداخلية:

أ- القوى المحافظة المناهضة لجورباتشوف: حيث أكد جورباتشوف على أن توقف عملية الإصلاح سيؤدي إلى كارثة محققة، وأن الإصلاحات ستجعل من الاتحاد السوفييتي أكثر دول العالم ديمقراطية.

ب- مشكلات القوميات: التي نجحت أجهزة الإعلام الغربية في استئثارها، مثل دول البلطيق، أو مشكلة عودة التتار إلى القرم، أو مشكلات القومية الدينية في مولدايا، وغيرها.

ج- دول أوروبا الشرقية: وتمثلت ضغوطها في الرغبة على الانفتاح تجاه الغرب، وهو ما أدى إلى صحوه التيار القومي، ودور الكنيسة بصفتها مركزاً للمقاومة الأيديولوجية، والمبادئ التي قام عليها الموقف السوفييتي إزاء أوروبا، وكان إقرار استقلال الأحزاب الشيوعية الأوروبية، وحققها السيادي ومسئوليتها عن معالجة مشاكلها.

#### ٢- معاهدة جورباتشوف:

طرح جورباتشوف معاهدته التي أجرى عليها الاستفتاء في مارس ١٩٩١م، والتي كانت بداية للتفكك، وقد نصت على الآتي:

أ- إقامة فيدرالية ديمقراطية ذات سيادة تتكون نتيجة للاتحاد الطوعي الاختياري بين جمهوريات متساوية في الحقوق، وتمارس سلطة الدولة في حدود الصلاحيات التي منحتها إياها أطراف المعاهدة.

ب- يحق لكل جمهورية أن تحفظ لنفسها الحق في أن تحل بذاتها كافة مسائل تطويرها وضمان الحقوق السياسية، وإمكانات التطور اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لكافة الشعوب القاطنة في أراضيها.

ج- تتعهد الجمهوريات بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وفقاً لقواعد القانون الدولي المتعارف عليه كمبدأ مهم للغاية.

د- حق لكل جمهورية أن تقيم علاقات قنصلية وتجارية مباشرة، وغيرها من الصلات، مع دول أجنبية، وتتبادل معها التمثيل، وتعقد معها المعاهدات الدولية، وتشارك كذلك بصورة مباشرة في نشاطات المنظمات الدولية، شريطة ألا يستتبع ذلك انتهاك الالتزامات الدولية للجمهوريات السوفييتية.

هـ- عضوية الجمهورية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هي عضوية تطوعية اختيارية والجمهوريات الأطراف في المعاهدة الاتحادية تتمتع بحقوق متساوية وتحمل التزامات متكافئة.

و- من حق الجمهورية أو الجمهوريات الأطراف في المعاهدة الخروج بصورة حرة من الاتحاد وفقاً للأصول التي أقرها المشاركون في المعاهدة.

وتم إجراء استفتاء شعبي لأول مرة في مارس ١٩٩١م، لتحديد مصير الاتحاد. وطرح الاستفتاء سؤالاً واحداً على المواطنين وهو: هل توافق على إقامة الاتحاد السوفياتي في نمط جديد للاتحاد من الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ذات السيادة المتساوية في الحقوق التي يراعى فيها حقوق الإنسان وحرياته؟

واشتركت في الاستفتاء تسع جمهوريات فقط من بين الجمهوريات الخمس عشرة، وقاطعت الاستفتاء ست جمهوريات هي جمهوريات البلطيق الثلاث، وجورجيا، ومولدافيا، وأرمينيا، واشترك في الاستفتاء أكثر من ٨٠٪ من المقعدين في جميع أنحاء البلاد، وافق منهم ٧٧٪ على الاحتفاظ بكيان الاتحاد السوفياتي الحالي.

### ٣- الأسباب الاقتصادية والتي تمثلت في الآتي:

أ- غياب عناصر القدرة التنافسية للاقتصاد السوفياتي وفقدانها.

ب- تدهور القوة الاقتصادية نتيجة عجز آليات الاقتصاد عن توفير الأساليب التكنولوجية والتنظيمية والإدارية الأحداث التي تؤمن زيادة معدل التنمية.

ج- تأخر التحديث التكنولوجي للاقتصاد السوفياتي نتيجة الاعتماد على إمكانية الاستيراد من الغرب.

د- تراجع حجم صادرات الاتحاد من السلاح والبتروال والغاز الطبيعي في مطلع التسعينيات، مع تراجع قدراته على تقديم العون الاقتصادي للبلدان النامية.

هـ- الانخراط في دائرة الإنفاق العسكري الضخم الذي استنزف الموارد المادية والمعنوية.

و- عدم الاهتمام بالإنفاق على البحث العلمي، ومشاريع تطوير التكنولوجيا في القطاعات غير العسكرية، وعدم العناية بالصناعة المتوسطة والاستهلاكية؛ لتلبية رغبات وحاجات المواطنين.

ح- الإعلان رسمياً في ٥ يناير ١٩٩١م، بواسطة أعضاء مجلس المساعدة الاقتصادية التسع الكوميكون وهي: رومانيا، والمجر، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا، والاتحاد السوفياتي، وكوبا، وفيتنام، ومنغوليا، عن حل المجلس، مع تكوين منظمة جديدة لها مهام مختلفة عن الكيان القديم.

### ٤- الأسباب السياسية، وتتلخص في الآتي:

أ- تدهور قدرة الدولة وعجز النظام الشيوعي عن تحقيق التفوق، مع تآكل مكانة الاتحاد السوفياتي بصفته قوة عظمى؛ حيث تراجعت قدرته بشدة عن ممارسة الدور الذي نهض به بعد الحرب العالمية الثانية.

ب- ارتبط التدهور بمسألة الضغوط والقيود التي فرضها التصعيد والتوتر الدائم الذي فرضه سباق التسلح الضاري في المجالات النووية وغير التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.



ج- فرض الحصار على الاتحاد السوفييتي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وظلت تمارس ضغطاً مباشراً ومستمراً عليه لإجباره على الدخول في سباق التسلح الذي استهدف استنزاف اقتصادياته وتقويض الشيوعية وتفكيك الدولة.

د- الانقلاب الفاشل في أغسطس ١٩٩١م، الذي ساهم في الإجهاز على الاتحاد السوفييتي وانقسام المؤسسة العسكرية وحل الحزب الشيوعي، ومن ثم فشلت النخبة الحاكمة في المحافظة على نظامها.

#### ٥- الأسباب الأيديولوجية:

أ- كانت الأيديولوجية الشيوعية - والمؤسسة التي التزمت بهذه الأيديولوجية وجسدتها ونسبت إلى نفسها صفة تمثيلها الحزب الشيوعي- كانت لها الهيمنة على الدولة وعلى أجهزتها القمعية لضمان تماسك الاتحاد السوفييتي، والحيلولة دون تفككه، ولكن مع تصاعد الأحداث لم يعد للحزب الشيوعي وجود، وغابت الأيديولوجية التي تقوم بعملية التوحيد، كما لم يستطع أبناء هذا النظام الدفاع عنه.

ب- تبنى الاتحاد السوفييتي فلسفة جديدة تقوم على وحدة العالم وضرورة إنهاء الحرب الباردة، باعتبار أن تزايد حدة التنافس لم يحقق أهدافها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، ومن ثم توقفت عن تحقيق مبدأ مهم وهو تحقيق التوازن أو التفوق العسكري على الغرب.

ومن ثم تبنت القيادة السوفييتية أربعة مواقف هي:

(١) وقف سباق التسلح النووي، وامتداد التخفيض إلى التسلح التقليدي والكيميائي.

(٢) فض الاشتباك في العالم الثالث، وتحقيق تسويات في مناطق النزاع، وفي مقدمتها أفغانستان، وأنجولا، ونيكاراجوا.

(٣) تعزيز مركز الأمم المتحدة بصفقتها المرشحة لشغل الفراغ خلال المرحلة الانتقالية القادمة.

(٤) تعديل العقيدة الاستراتيجية، لتصبح العمليات الدفاعية هي الشكل الأفضل في الحرب، مع الدعوة إلى الحفاظ على قوات ذات كفاءة معقولة لا تغري بالهجوم، وتتناسب مع مستوى التهديد العسكري.

ج. إخفاق الاتحاد السوفييتي في إحداث التغيير الاجتماعي بالقوة خلال فترة زمنية محددة عبر منظور أيديولوجي محدد، وقد أكدت التجارب التاريخية ذلك.

#### ٦- أزمة شرعية السلطة المركزية:

فقدت السلطة المركزية قدرتها على القيام بدور الحكم في صراعات السيادة والخلافات بين شعوب الاتحاد السوفييتي، بل لم تستطع الإشراف على تشكيل مجتمع جديد من المصالح بين الجمهوريات السوفييتية، كما أن الدولة السوفييتية لم يعد لها مستقبل، وقد جرى الحديث طويلاً حول تدهور شعبية جورباتشوف لدى الجماهير السوفييتية، ففي سبتمبر ١٩٩٠م لم يحظ جورباتشوف بتأييد الرأي العام في الاستفتاء الذي أُجري حول الموقف السياسي وأزمة القوميات. فقد حصل على ٢٨,٥٪ في حين حصل بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية على ٦١,٥٪. وهذه النتائج لا تترجم القوة السياسية لكل منهما فحسب، ولكنها تُعبّر كذلك عن

انتقال الثقة من أجهزة الدولة الاتحادية إلى أجهزة السلطة السياسية الإقليمية والمحلية، بل إن السلطة المركزية لم تستطع الحفاظ على سلامة الدولة الاتحادية وبقائها، كما لم تستطع سلطة جورباتشوف الشخصية أن تمنع تدهور شعبيته وشرعيته القانونية.

وتعويضاً عن عدم قدرة أجهزة الحكم المركزي على الاستمرار في دورها بوصفها أعلى جهاز للسلطة السياسية، كان يمكن لهذه الأجهزة تليل وجودها عن طريق أداء دور الحكم في الخلافات التي ستثور حتماً بعد تفكيك الدولة السوفييتية، ولكن هذه الأجهزة فقدت مصداقيتها لدى الجميع بسبب تدخلاتها العنيفة التي زادت الصراعات تفاقمًا بدلاً من تهدئتها، بالإضافة إلى أن السلطة المركزية أصبحت عاجزة عن التصدي لرغبة السلطات المحلية في القيام بمفردها بمهمة الدفاع عن أمنها وسيادتها، وإن رفض زعماء جورجيا وليتوانيا وأرمينيا تطبيق القرار الصادر في ٢٥ يولييه ١٩٩٠م الذي بموجبه يصبح من حق رئيس الدولة السوفييتية مصادرة الأسلحة التي حصلت عليها التشكيلات العسكرية بطريق غير قانوني، والتي زادت كميتها بشكل كبير، هذا الرفض يُعدّ رفضاً للاعتراف بحق السلطة المركزية في حفظ النظام، ويعبر كذلك عن عجز هذه السلطة عن ممارسة حقوقها في هذا المجال.

#### ٧- الضغوط الخارجية:

##### أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

هي الدولة التي تصدرت القوة الضاغطة على الاتحاد السوفييتي، ويدّعي الرئيس الأمريكي ريجان أن نزع السلاح قد تم نتيجة الضغط الدبلوماسي والعسكري، وليس نتيجة تنازلات سياسية من جانب أمريكا أو وعود للتعاون الاقتصادي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تملك ثلثي ذهب العالم وكل قوته النووية.

ومع استمرار التنافس مع الاتحاد السوفييتي حدث نوع من التعادل في التسليح النووي، علاوة على استنزاف الاقتصاد الأمريكي بوجود ٦٠٠ ألف جندي خارج أراضيها، وهو ما أدى إلى زيادة الإنفاق السنوي إلى ١٥٠ بليون دولار للدفاع عن أوروبا وحدها.

ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في التحرك من منطلق القوة وبنوع من الغطرسة، مع الاستعداد للتصعيد والتحدي للاتحاد السوفييتي في جميع مواقعه بالعالم الثالث.

وقد واكب ذلك، أن المتطلبات الاقتصادية والتكلفة، والعبء الاقتصادي للمساندة الأيديولوجية للاتحاد السوفييتي لحلفائه، أصبح أمراً لا يستطيع تحمله، وبالتالي أصبح أكثر مرونة فيما يخص مساندة حلفائه التقليديين، دون أن يفرض بالطبع في هذه المواقع الاستراتيجية، ومن ثم أصبح وصف الاتحاد السوفييتي بأنه قوة توازن لصالح دول العالم الثالث أمراً مشكوكاً فيه.

##### ب- أوروبا:

كانت أوروبا هدفاً سوفييتياً بغرض تحييدها في الصراع الدائر بين القوتين العظميين، ولكن أوروبا استطاعت في المرحلة الأخيرة قبيل التفكك، تصعيد النزعة الديمقراطية والقومية داخل دول أوروبا الشرقية وهو أمر عجّل بسقوط الشيوعية فيها وسقوط حلف وارسو.

### ج- الصين:

وتتحدد علاقاتها بالاتحاد السوفييتي وفقاً لسياسته الجديدة الهادفة إلى إيجاد جو من الوفاق بين الطرفين، فهناك من القضايا بينهما ما يمكن تسويته مثل المشكلات الإقليمية الآسيوية والقوات على الحدود بين الجانبين، علاوة على إمكانية قبول الصين أيديولوجيا، حيث مازال الهيكل الأساسي في الصين ماوياً والحزب مصدر السلطة.

### المصدر:

موسوعة مقاتل من الصحراء، على الرابط التالي:

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/sec07.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/sec07.doc_cvt.htm)

